

قانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠١

بريط موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٣٢٠٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلثمائة وعشرون مليوناً وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٧٦٦٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وستة وسبعون مليوناً وتسعة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- أجور بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦٦٦٩٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٧٦٦٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وستة وسبعون مليوناً وتسعة وستون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٤٤٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وأربعة وأربعون مليوناً وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٧٧١٢٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٠٦٣٠٩٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

- قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بـ ٢٠٠٢١٠٠ جنية ١٤٤٢١٠٠ (فقط وقدره مائة وأربعة وأربعون مليوناً واحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
 - إيرادات رأسمالية متنوعة بـ ١٠٦٣٩٠٠ جنية منها مبلغ ١١٢٠٠٠ جنية مساهمة من الخزانة العامة .
 - قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ٣٧٧١٢٠٠ جنية كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسني مبارك

٢٠٠٣/٢٠٠٣
الطبقة العاملة في مصر

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع (ب) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ ٩